

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

مداخلة السيد عبد القادر بوعزغي
وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري
بمناسبة اجتماع يوم الثلاثاء 08 ماي 2018



السيدات والسادة...
أسرة الإعلام والصحافة...
الحضور الكريم...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إنه لمن دواعي الاعتزاز والافتخار أن أتلقى، منذ 23 أبريل المنصرم، وباسمكم جميعاً ومن شتى الجهات ومختلف الأطياف، التهاني والتبريكات بالنجاح الذي عرفته أشغال الجلسات الوطنية للفلاحة.

وفي هذا المقام، وجب عليّ التأكيد على أن الصدى الإيجابي والكبير الذي كان ولا يزال يثيره هذا الحدث التاريخي، إنما يعود فضله بالدرجة الأولى إلى فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، الذي شرفنا برعايته وأحاطته باهتمامه وتوجيهه، لاسيما من خلال الرسالة القيّمة والسديدة التي بعث بها إلى المشاركين في الجلسات والتي تلقاها جموع الفلاحين والفاعلين في القطاع، سواء الذين حضروا الأشغال أو أولئك الذين لم يسعفهم الحظ في التواجد معنا في ذلك اليوم المشهود، عبر كامل التراب الوطني، بالقبول الحسن والتفاؤل بغد أفضل، للبلاد وللقطاع، في ظل قيادته الحكيمة والرشيده.

ثم أُنِّي عرفاني وامتناني إلى معالي السيد الوزير الأول، على تكرمه بتتويج أشغال الجلسات واختتامها، بتعليماته القيّمة، التي ستتيح حتماً ذلك الانسجام والتوافق القطاعي المشترك في سبيل تنفيذ التوجيهات السامية لفخامة السيد رئيس الجمهورية وتوصيات الجلسات الوطنية للفلاحة. وهذا ما بدأنا في تجسيده من خلال المداخلات القيمة التي ألقاها زملائي السادة وزراء الموارد المائية والصناعة والمالية والتجارة والداخلية خلال أشغال الورشات، فلهم مني كل الشكر والعرفان؛ وهي مداخلات ستشكل حتماً المعالم المستقبلية للتنسيق القطاعي المشترك الذي يطبع أداءنا في الميدان.

كما لا يفوتني، بهذه المناسبة، أن أتوجه بالشكر الجزيل إليكم جميعاً، ومن خلالكم إلى ممثلي مختلف القطاعات الشريكة، أنتم الذين سهرتم طوال أشهر مضت على تهيئة الأجواء المناسبة من أجل أن تنعقد الجلسات الوطنية للفلاحة، وورشاتها التمهيديّة، في جو مفعم بالمسؤولية والجدية في تناول

قضايا القطاع، راهتها ومستقبلها... قطاعٌ اتفق الجميع على طابعه الاستراتيجي وارتباطه العضوي بالأمن الغذائي للبلاد وبالسيادة الوطنية.

الشكر موصول كذلك إلى كل الفلاحين والمربين والصيادين والمتعاملين الاقتصاديين، كل في شعبته، على الثقة التي وضعوها في هذا الحدث والتفافهم حوله. وما حضورهم الكبير الذي قارب 7.000 شخص، إلا دليل على النجاح الذي اكتسبه الحدث منذ أن قبلوا دعوة الحضور، ولكن هو أيضا راية نرفعها فوق رؤوسنا لتذكرنا بالمسؤولية الملقاة على عاتقنا في العمل والتفاني من أجل عصبة وتطوير القطاع.

أيها السيدات، أيها السادة.

إن الجلسات الوطنية للفلاحة هي الحدث الأبرز في تاريخ القطاع، ليس فقط بالنسبة للتلاحم والتجنيد الذين عشناه يوم الاثنين 23 أبريل 2018، ولكن الأمر يتعدى ذلك اليوم المشهود، ليشكل نقطة انطلاق جديدة للقطاع، بفرعه الثلاثة: الفلاحة والغابات والصيد البحري.

هي انطلاقة تتجدد فيها العزيمة لمواصلة العمل الذي بدأناه منذ سنة 2000 مع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ومختلف البرامج التنموية التي تعاقبت...

وهي انطلاقة تتكرس من خلالها المكتسبات التي نسجلها من سنة لأخرى، والأرقام التي أعلننا عنها خلال أشغال الجلسات، من حيث القيمة الإنتاجية التي ناهزت 3060 مليار دينار، والنتائج الداخلي الخام الذي ارتفع إلى 12,3%، ومعدل النمو الذي قارب 8%... أرقام تجسدت عبر برامج استفاد منها العالم الريفي من بناء المساكن والربط بشبكات الكهرباء والماء الشروب والتجهيز بالهياكل القاعدية وشق الطرق، وفتح المسالك وفك العزلة عن القرى والمداشر، وتعبئة الموارد المائية بكل أشكالها ومكافحة التصحر وإعادة إنعاش برامج التشجير، وغيرها من المشاريع الهامة التي لاقت استحسان جميع الجزائريين وسمحت لهم بالعودة لخدمة أراضيهم.

ثم هي أيضا انطلاقة تفتح الأفاق من أجل تقييم الذات وتدارك النقائص ورفع المتاعب التي يعاني منها الفلاح والموازل والصياد في الميدان وتعبئتهم للمشاركة في السياسة الفلاحية الجديدة، كإشارة قوية لرفع التحدي والالتفاف حول البرنامج الاقتصادي لفخامة السيد رئيس الجمهورية.

أيها السيدات وأيها السادة...

إنّ توجيهات فخامة السيد رئيس الجمهورية، مقرونة بالتوصيات المنبثقة عن الورشات التسعة، كلها
ستنشكّل مرتكزات ورقة الطريق لقطاع الفلاحة التي سوف تقود خطانا خلال المرحلة القادمة.

وهي ورقة طريق سيتم إعدادها، بإشراك جميع الفاعلين والشركاء، حول المحاور الرئيسية التالية:

- الرفع من الانتاج الوطني في الفلاحة والصيد البحري وتربية المائيات، وكذا نسبة تغطية
احتياجات السوق الوطنية من المواد الفلاحية والزراعية الغذائية.
- المواصلة في سياسة تنمية وتطوير العالم الريفي وجعله المحرك الأساسي للتنمية الفلاحية في
البلاد، مع تسخير كل وسائل الدعم والمرافقة وتوفير جميع ظروف العيش الكريم لسكانه.
- الاستمرار في الدعم المالي للفلاحين والمواهب والمربين، على اختلاف شعبيهم، مع توفير مرافقة
أفضل في مجال الضمان الاجتماعي والتأمينات.
- تحفيز الشباب للانخراط أكثر في النشاطات الفلاحية المربحة، مع توفير الدعم المالي المناسب
والتحكم المستمر والمتزايد في التقنيات الحديثة ومستويات التكوين والتدريب.
- فتح المجال أكثر أمام المستثمرين وحاملي المشاريع الراغبين في الاستثمار في الميدان الغابي وكذا
تربية المائيات، بما يساهم في تطوير هذه الاقتصاديات وحماية وتثمين موروثنا الطبيعي
والإيكولوجي.
- المضيّ بثبات وعزيمة في تطهير ملف العقار الفلاحي، وبمعية السيدات والسادة الولاة، ومن
ورائهم الإدارات والجماعات المحلية، سنعمل على تسوية الحالات العالقة والتصدي لظاهرة
السطو على الأراضي الفلاحية. وأدعو مجدداً كل المستفيدين من العقار الفلاحي، على اختلاف
الصيغ، من الانطلاق في خدمة الأرض.
- العمل على ترقية الاستثمار الخاص، عن طريق تحرير المبادرات والطاقت وتسهيل الإجراءات
ورفع العراقيل، مع تشجيع أولئك المستثمرين الذي ينخرطون في مختلف البرامج التنموية،
سواء تعلق الأمر بتثمين المزارع الفلاحية النموذجية أو إنشاء مؤسسات تربية المائيات أو تثمين
الفضاءات الغابية.

- استكمال برامج ترمين وتطوير الري الفلاحي. من خلال إدخال التقنيات العصرية للسقي، المقتصدة للمياه، والاستغلال المستديم للثروات المائية عبر كل الولايات من أجل توسيع الأراضي المسقية.
- العمل على تحسين تسيير شبكات اللوجستيك وتوزيع المنتجات الزراعية الغذائية والتحكم فيها وتحفيز الصناعيين المحولين للاستثمار في النظم العصرية الكفيلة باحتواء وتثمين المنتج الفلاحي الوطني الذي يتزايد من موسم لآخر.
- ضبط الآليات المشجعة على تصدير المنتجات الفلاحية عالية الجودة، وتفعيل نظام الوسم الوطني وفتح الأفاق أمام "علامة الجودة الجزائرية" لولوج أسواقا جديدة خارج الحدود الوطنية.
- تفعيل أداء المجالس المهنية المشتركة، على اختلاف الشعب، ومساهمهم في ضبط السوق الوطنية وتطوير الإنتاج الفلاحي.

وفوق هذا وذلك، يبقى المحوريين الأساسيين والجوهريين لكل أعمالنا التنموية: الأرض والإنسان، ونحن ملزمون، أمام الله والوطن، بحمايتهم وصيانتهما ودعمهما وتطويرهما وتشجيع الاستثمار فيهما.

أيها السيدات، أيها السادة،

إن الورشات الميدانية التي باشرنا بها، منذ الدقيقة الأولى من انقضاء أشغال الجلسات الوطنية للفلاحة، لن تأتي ثمارها إلا بتضافر جهود الجميع واتباع الأساليب العصرية في إدارة شؤوننا والتخطيط لها؛ وأنتم مطالبون بتنظيم أنفسكم وترتيب أولوياتكم والانطلاق في العمل... لتلتحق بنا في القريب العاجل جميع القطاعات التي شاركت معنا في الجلسات الوطنية إثراء ومساندة وتنسيقاً.

من هنا، فإنني أعلن عن التنصيب الرسمي للجنة قطاعية مكلفة بمتابعة تنفيذ توجيهات فخامة السيد رئيس الجمهورية وتعليمات معالي السيد الوزير الأول والتوصيات التي خرجت بها الورشات التمهيدية للجلسات الوطنية، على أن ترفع إليّ دورياً تقريرها مشفوعاً بأرقام وبيانات عن انجازات ومكاسب ميدانية وواقعية.

من جهة أخرى، لا يفوتني والجزائر تتأهب لاستقبال شهر رمضان المعظم، أن أؤكد على أننا، بمعونة مصالح وزارة التجارة، قد اتخذنا كامل الترتيبات لتمويل السوق الوطنية بالمنتجات الضرورية، مع الحرص على توفرها بالكميات المناسبة، قصد تمكين الجزائريين من مزاولة الشهر الفضيل في طمأنينة أعاده الله على الجميع بموفور الصحة والعافية وجزيل الأجر والثواب.

كما تشهد الجزائر هذه الأيام كذلك، انطلاق موسم الحصاد والدرس، وحسب المعطيات الأولية فإن الإنتاج الوطني لهذه السنة سوف يفوق معدلات السنوات الماضية؛ وهو ما يؤشر على أن شعبة الحبوب، علاوة على توطيد مكانتها في الاقتصاد الوطني، فهي ستساهم حتما في تقليص فاتورة الواردات من هذه المادة الحيوية بالنسبة للجزائريين.

في الأخير، أجدد لكم جميعا شكري على ما بذلتموه من جهد... وأدعوكم إلى مباشرة العمل وبذل المزيد من الجهد... متضرعا لله العلي القدير أن يسدد خطانا ويوفقنا لما فيه عزة ورفاهية الجزائر، من أجل أن تبقى دوما الفلاحة في خدمة السيادة الوطنية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته